



الجهة الوطنية لإنقاذ ليبيا

مشروع التنظيم السياسي

المبادئ العامة

الأهداف

أولاً - المبادئ والأهداف

استهلال

إن مؤسسي (التنظيم السياسي) وهم يستلهمون التاريخ النضالي للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا كأحد القوى الوطنية الرئيسية التي عملت منذ تأسيسها في السابع من أكتوبر من عام 1981 على الإطاحة بنظام الطاغية المستبد وإقامة البديل الديمقراطي الراشد ، ليؤكدون بادئ ذي بدء على أنهم يشتركون مع كافة أبناء الوطن الليبي في أمانهم وتطلعاتهم من أجل بناء غدٍ أفضل لليبيا و كشركاء في استحقاق البناء الحضاري المؤمل تحقيقاً لأهداف وطموحات وتطلعات شعبها الأبوي بعد طولٍ عناءٍ و انتظار .

إن المؤسسين يعلنون أن (التنظيم السياسي) لم يرق فقط كحزبٍ سياسي هادفٍ إلى المشاركة في الحكم وإدارة الشأن العام وغيرها من الأمور والقضايا السياسية ؛ ولكنه أوسع من ذلك منهجاً وأبعد هدفاً . إن (التنظيم السياسي) هو كيانٌ سياسيٌ وطني يحمل مشروعاً حضارياً مؤسساً على حب الوطن وبيتغي مصلحته ، ويرتكز على جملةٍ من الرؤى والتصورات والبرامج الواضحة المعالم الكفيلة بالنهوض بليبيا كوطنٍ معطاء وشعبها الأبوي الذي وقف العالم كله احتراماً لنضاله ضد الديكتاتورية والاستبداد في سبيلٍ نيل حريته .

من هذا المنطلق ؛ فإن (التنظيم السياسي) ملتزمٌ منذ الأساس بطرح مشروعه وتصوراته للارتقاء بالحياة العامة في ليبيا وفق السياسات والبرامج الكفيلة بتجميع والتفافٍ أبناء شعبنا العزيز حولها ، و بدفعه وقيادة خطاه صوب معركة البناء الحضاري والمجتمعي تحقيقاً لأهدافه وآماله وتطلعاته .

وتأسيساً على إدراك (التنظيم السياسي) لحقيقة أن الأحزاب السياسية تمثل إحدى الشروط والمتطلبات الأساسية لقيام الحكم الديمقراطي الرشيد في ظل احترام أحكام الدستور ، والسيادة التامة للقضاء المستقل ، مع الالتزام بأليات التداول السلمي للسلطة السياسية بما يسير بالمجتمع نحو بناءٍ سياسيٍ محكمٍ يمتلك مقومات الاستقرار والنمو والتطور .

وبناءً على إدراك (التنظيم السياسي) بأن نظام التعددية الحزبية والسياسية يمثل الإطار المؤسسي الرشيد لتسيير دفة الحياة الديمقراطية و تنظيم الحراك السياسي بين القوى والأحزاب المكونة للحياة السياسية والمدنية وصولاً إلى

مجتمعٍ سياسيٍ حيويٍّ وناضجٍ تتداول فيه كافة الأحزاب والقوى السياسية السلطةَ بشكلٍ سلمي تحت مظلة سيادة القانون و أحكام الدستور .

إزاء كل ذلك ؛ يُؤكد (التنظيم السياسي) أن حرية وممارسة العمل الحزبي في ليبيا تحت سيادة القانون هي ركيزة أساسيةٌ لبناء مستقبلٍ ديمقراطيٍّ فاعلٍ وتُشكل الضمان الرئيسي له في وجودٍ أسس ومبادئ الديمقراطية الناظمة للعمل السياسي وفق الآتي ذكره :-

1- يعلن (التنظيم السياسي) عن التزامه بالديمقراطية كوسيلةٍ للارتقاء بشتى مجالات الحياة العامة في ليبيا ، ولتحقيق العيش الكريم لجميع الليبيين على اختلاف انتماءاتهم، بما يعنيه ذلك من توفير الشروط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكّنهم من التمتع بحقوقهم كافة .

2- الالتزام بالعمل السياسي في إطار الدستور والقانون مع إعلان الحرص في برامجه على قيام الضمانات الأساسية للحقوق و للحريات العامة والخاصة في المجتمع .

3- الالتزام بمبادئ الديمقراطية وفي طبيعتها الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة والحق في الاختلاف واحترام التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي.

4- احترام (التنظيم السياسي) لمبدأ الفصل بين سلطات الدولة وتوازنها وتعاونها.

5- الالتزام بالتعددية السياسية والحزبية كوسيلة للتعبير عن تطلعات المواطنين ومصالحهم .

6- ضمان حرية المواطنين في العمل السياسي السلمي وحق المشاركة في الحياة السياسية.

7-الالتزام بالتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة والمنضبطة والعادلة واحترام نتائجها والالتزام بأخلاقيات المنافسة الشريفة في الحملات الانتخابية .

8- يدعو (التنظيم السياسي) إلى اعتماد أسس الشفافية ونظم المساءلة والمحاسبة في إدارة الشأن العام.

9-الالتزام باستخدام الوسائل السلمية والحوار الديمقراطي في إدارة الخلافات والتنافس بين الأطراف كافة.

10-إعلان الالتزام بالتمويل المنضبط للأحزاب السياسية وفقاً لأحكام القانون.

11- حرية التأسيس مكفولة للأحزاب من حيث المبدأ ، ولها حق اكتساب الشخصية الاعتبارية القانونية بمجرد نيل التفويض من السلطة المختصة بالدولة .

12- الحق التام للأحزاب السياسية في وضع نظمها الداخلية وفق ضوابط وأسس قانون التنظيم الحزبي مع مراعاة متطلبات وشروط الديمقراطية والشفافية.

13- حق كل فردٍ في الانضمام إلى الحزب الذي يراه مناسباً لتطلعاته ومصالحه وفق القانون ، وفي حدود ما تطرحه قواعد التنظيم المعني بغية تعزيز مصالحه السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع كفالة حرية الانسحاب منه .

14- يدعو الحزب إلى الالتزام بإدارة التنافس على السلطة بين الأحزاب بالأساليب الديمقراطية بعيداً عن أي نمطٍ من أنماط العنف أو الإقصاء.

15- الالتزام بعدم استخدام المال كوسيلة للرشوة وشراء الضمائر في التنافس بين الأحزاب السياسية .

16- احترام حق كافة الأحزاب في كل منطقة بأن تقيم التحالفات الحزبية والسياسية فيما بينها.

17- حق المساواة الكاملة للأحزاب في إيصال الأفكار والرؤى والتصورات إلى الناس بالوسائل المختلفة .

مبادئ وأهداف العمل السياسي (للتنظيم السياسي)

يسعى (التنظيم السياسي) إلى تحقيق أهداف وتطلعات الشعب الليبي في حياة حرة كريمة ، و مستقبل واعد مشرق بإذن الله ترتاد فيه ليبيا آفاق التقدم والسؤدد والعزة ، وتُسخر فيه إمكانات وموارد أرضنا المعطاءة بكفاءة لتحقيق الرفاه والازدهار ، ليعم الخير والعدل ، وينتشر الأمن والأمان ، كما تبنى وترسّخ مؤسسات دولة دستورية ديمقراطية تكفل الحقوق، وترعى الحرمات، وتصون الثروات الوطنية ، وتدافع عن حياض الوطن، تحافظ على الاستقلال، وتحمي الوحدة الوطنية، وتشجع على الكسب المشروع ، وتحقق عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص أمام المواطنين ، كما ترسي قواعد التكافل الاجتماعي، وتقدم نموذجاً حضارياً متميزاً في كفاءة الحكم والإدارة الرشيدة ، و نضج الرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وحسن التعامل مع المعطيات والمتغيرات الإقليمية والدولية، مع الإسهام الواعي الفاعل في قضايا أمتنا، وفي الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سعادة وحرية الإنسان، وصيانة وتعزيز الأمن والسلم الدوليين .

المبادئ العامة الحاكمة لعمل (التنظيم السياسي)

1. (التنظيم السياسي) نابع من أهداف وطنية ، ويمثل كتلاً اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة تتميز بالوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم المعزز بطموح وأمل مستقبلي في المشاركة الفاعلة في تشكيل وصياغة العملية السياسية التي تمنح النظام السياسي شرعية القبول الشعبي. كما يسهم كذلك في خلق الوعي السياسي لليبيين كافة و تكوين رأي عام مستنير أكثر فاعلية وتأثيراً في سياسات الدولة والمجتمع .

2. يبنى (التنظيم السياسي) مشروعه على الأفكار والأهداف والبرامج والسياسات الهادفة إلى تحقيق مصلحة الوطن والمواطن وتنمية المجتمع .

3. الانتساب لعضوية (التنظيم السياسي) متاح لكل مواطن ليبي يلتزم بشروط العضوية وبالمساهمة الفعالة في تنفيذ برامجه وتحقيق أهدافه الأساسية ومشروعه الوطني .

4. يلتزم (التنظيم السياسي) باعتماد الأساليب والممارسات الديمقراطية في اتخاذ القرارات واختيار القيادات، وترسيخ التشاور والتناصح وسيلةً لتحسين الأداء التنظيمي ، مع تشجيع الحوار بين الأعضاء بهدف إثراء تجربة (التنظيم السياسي) وتحقيق الانفتاح الفكري وتنمية الإبداع وروح المبادرة.

5. رؤى وتصورات وبرامج (التنظيم السياسي) واقعية وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع كما إن مشروعه العام وأهدافه تتبع من فهم واقع الشعب الليبي تأسيساً على كفاحه وتجاربه التاريخية ، مع الانفتاح الواعي على تجارب مختلف الشعوب الأخرى والاستفادة منها .

6. يؤمن (التنظيم السياسي) بأن التخطيط هو أساس العمل في جميع المستويات التنظيمية للحزب، مع اعتماد الوسائل والأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم والشفافية وحوكمة العمل الحزبي .

7. اعتماد مبادئ الإحكام والانضباط والمرونة في تنظيم العمل الحزبي ، مع الموازنة الدقيقة بين هذه المبادئ بما يحقق أكبر قدرٍ من الفاعلية والتأثير والكفاءة دون فقدان القدرة على الحركية والتطور والتجديد في أداء التنظيم السياسي .

8. تصميم الإطار العام لعمل (التنظيم السياسي) وهيكله التنظيمي بما يخدم برامج وأهداف التنظيم ، ويحقق ترابط التنظيم وكفاءة الأداء ، ويكفل للأعضاء ممارسة حقوقهم الديمقراطية ، من خلال جودة الأداء التنظيمي وقيام أسس المساءلة والمحاسبة داخل التنظيم .

9. اختيار قيادات (التنظيم السياسي) بالطرق والأساليب الديمقراطية ، مع إسناد المسؤوليات إلى الأعضاء على أسس الجدارة والافتقار ، و الاستعداد الدائم للبدل والتضحية ، والتمتع بقدرات وإمكاناتٍ تؤهلهم للقيام بأداء المهام و المسؤوليات على أحسن وجه .

10. اعتماد أساليب المتابعة والمراجعة الدورية والتقييم المستمر، بما يكفل للتنظيم الحركية والقدرة الدائمة على التصحيح والتطور والتجديد في الأداء التنظيمي العام .

11. اعتماد الانفتاح على جميع التنظيمات السياسية مع فتح قنوات حوارٍ واتصالٍ معها واستكشاف السبل الكفيلة بتحقيق أكبر قدرٍ من التنسيق والتعاون والتفاعل الفكري والحضاري ، وتهيئة المناخ المناسب لتنافسٍ سلميٍ يخدم أهداف ومصالح الشعب الليبي .

أهدافُ (التنظيم السياسي)

سوف يعمل (التنظيم السياسي) عند استكمال تأسيسه على أرض الوطن على تنفيذ وإنجاز جملةٍ من الأهداف التفصيلية كأهدافٍ معلنةٍ لمشروعه الحضاري لتنمية الوطن والنهوض به وفق الآتي :-

أولاً- الأهداف العامة

ثانياً- الأهداف الدستورية

ثالثاً- الأهداف السياسية

رابعاً- الأهداف الاقتصادية

خامساً- الأهداف الاجتماعية

سادساً- الأهداف التعليمية والثقافية

سابعاً- الأهداف الصحية والبيئية

أولاً-الأهداف العامة

1. الارتقاء بالحياة العامة للشعب الليبي ودفعه وقيادة خطاه في تحديات البناء الحضاري والنهضوي في شتى مجالات الحياة .

2. حشد طاقات الشعب الليبي وتوحيد جهوده في برنامجٍ تنمويٍ حضاريٍ متكاملٍ مُستلهمٍ من عقيدة الأمة وقيمها وتراثها وتاريخها و مؤسس على قاعدة الاعتزاز بالانتماء لليبيا قبل أي اعتبار .

3. يؤكد (التنظيم السياسي) على حرصه على الهدف الوطني السامي المتمثل في أن تبقى ليبيا على الدوام دولةً موحدةً ديمقراطيةً مستقلةً ذات سيادة ، تُحترم فيها الهوية الوطنية للشعب الليبي ، وكافة حقوقه وخياراته الثقافية واللغوية والدينية وكذلك انتماؤه العرقي .

4. إعلان أن اللُحمة الوطنية هي الوعاء الطبيعي والاجتماعي والقانوني لمكونات المجتمع الليبي حيث ترتكز على قاعدة الانتماء لليبيا ، مع صون كرامة المواطن الليبي ، واحترام حقوقه الأساسية .

5. ترسيخ قيم الحق والعدل والحرية في الحياة الخاصة والعامة .

6. إطلاق مشروع إنعاش اقتصادي واجتماعي عاجل يهدف إلى خلق فرص للعمل أمام الجميع وإلى تعويض المواطنين الليبيين عن سنوات الفقر والحرمان .

7- النظر في جميع المظالم التي تعرض لها الشعب الليبي، وإلغاء كافة الأحكام السياسية الجائرة الصادرة بحق المواطنين الليبيين .

8- إعادة النظر في سياسات النظام السابق المتعلقة بمصادرة و وتأميم وبيع مؤسسات وكيانات حكومية (مصارف ، شركات تأمين ، مؤسسات اقتصادية ، أملاك خاصة ، مصانع .. الخ)

9- إطلاق مشروع دائم لرعاية أسر جميع الشهداء والمفقودين والمصابين لتوفير كافة احتياجاتهم وتخصيص الأموال اللازمة لذلك وإنشاء وزارة متخصصة في هذا الشأن .

10- الدعوة إلى قيام مصالح وطنية تهدف إلى عودة التآلف والتلاحم والأمن الاجتماعي بين كافة أفراد وفئات المجتمع .

11- إعداد مشروع وطني لإنصاف المرأة الليبية ، والنهوض بأوضاعها ، وإطلاق طاقاتها وقدراتها الإبداعية ، ومنحها فرصاً متكافئة للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً-الأهداف الدستورية

1. حفظ الدستور واحترامه وتعزيز دوره ، وتنمية الوعي الشعبي بأهميته ، مع ضرورة عرض أي تعديل مقترح للدستور على الشعب في استفتاء عام .

2. إرساء مبدأ السيادة لله وهي إرادته تعالى وديعة الأمة ، والأمة مصدر السلطات ، وأن يركز المشروع السياسي في ليبيا و برامجه العامة على الأسس والسياسات الهادفة إلى تحقيق مصلحة الوطن والمواطن قبل أي اعتبار .

3- تأكيد الالتزام الكامل بسلطة القانون وسيادته واحترام استقلالية القضاء وتعزيز مؤسساته ، وامتنال جميع المواطنين والمؤسسات لسلطة وسيادة القانون ، وكفالة حق كل مواطن في الالتجاء للمحاكم وفقاً للقانون .

4- تأكيد مبدأ أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون ، واحترام مبدأ أن المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته .

5- تأكيد حق الشعب في تقرير وإدارة الشأن العام من خلال المؤسسات الدستورية المنتخبة وفق أسس الحكم الرشيد المرتكز على الشفافية و حكم القانون والمساءلة العامة وفاعلية الأجهزة الحكومية ، وتأكيد حقه في اختيار قادته و ممثليه ، وفي ممارسة حق النصح والإرشاد لهم ، ومحاسبتهم وعزلهم .

6- إرساء مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بما يحقق الاستقلالية الكاملة لكل سلطة مع مراعاة مبدأي التعاون والتوازن بين هذه السلطات .

7- إرساء و ترسيخ دعائم الديمقراطية على أسس كفالة حرية الرأي والعمل السياسي وحق المواطنين في تأسيس و تشكيل الأحزاب السياسية و تكوين الجمعيات و إنشاء منظمات المجتمع المدني وغيرها من التنظيمات القائمة على أسس العمل الطوعي الحر .

8- العمل مع كافة الأطراف السياسية على سن تشريعاتٍ للانتخابات تكفل صحة التمثيل وعدالته وتكافؤ الفرص بين المرشحين وتضمن الحياد القانوني والسياسي لإجرائها ومنع الممارسات السلبية المصاحبة لها بما يفسح المجال لأوسع تمثيل للمواطنين ولشرائح المجتمع وفئاته المختلفة ويضمن لهم المشاركة الإيجابية في العمل السياسي .

9- ضمان حرية واستقلال الصحافة وبقية وسائل الإعلام وحرية تدفق المعلومات ونشرها والوصول إليها ، مع كفالة حرية الرأي والتعبير والاحتجاج السلمي .

10- تحقيق أمن المواطن على دينه ونفسه وعرضه وماله ، وحماية حقه في الحياة الحرة الكريمة الخالية من كل أنواع الضغوط وصور الإكراه والإرهاب .

11- ضمان احترام حقوق الإنسان ، وحماية الحريات العامة والحرية الشخصية ، وصون الحرمات، وكفالة مصالح المواطنين .

12- تحقيق المساواة لكل الليبيين (رجالاً ونساءً) في المواطنة و في تكافؤ الفرص وفي العدالة أمام القانون حقوقاً وواجبات ، وفيما يُفرض عليهم من الواجبات والتكاليف العامة دون أي تمييزٍ بينهم .

ثالثاً- الأهداف السياسية

1. نشر الوعي السياسي ، ودفع وتشجيع المواطن لممارسة حقوقه الدستورية ، وتنمية الممارسات الديمقراطية وتطويرها والارتقاء بها ، وترسيخ روح الحوار السلمي ، ورفض استخدام العنف في ممارسة حرية الرأي والعمل السياسي .
2. محاربة الاستبداد والظلم والاستغلال والفساد والمحاباة في المجتمع و مؤسسات الدولة .
3. العمل على نشر ثقافة احترام حقوق الإنسان، وتأكيد حقّ المضطهدين والمظلومين في ملجأ آمن، والعمل على ترسيخ احترام حق اللجوء السياسي وعدم جواز تسليم اللاجئين السياسي أو انتهاك أمنه وطمأنينته.
4. تعزيز قيم الوحدة الوطنية وإشاعة سبل التعاون والتضامن والتآزر بين المواطنين، ومحاربة دواعي الفرقة ، وتشجيع الحوار الديمقراطي الهادف بين مختلف الفئات والأحزاب والمنظمات السياسية والمدنية .
5. المحافظة على الاستقلال الوطني وتعزيزه، وصيانة وحدة التراب الليبي ، والدفاع عنه .
6. تنظيم وإعداد القوات المسلحة الليبية وتطوير معداتها وأسلحتها وبناء إستراتيجيتها في تأمين وحماية حدود ليبيا البرية والبحرية والجوية ، وضمان سلامة أراضيها ، مع التأكيد على عدم تدخلها في الشؤون السياسية والمدنية للبلاد.
7. نشر وحماية الأمن والطمأنينة والاستقرار، ودعم مؤسسات وأجهزة الأمن الوطني بشرياً ومادياً ومعنوياً، وتوظيفها لخدمة أمن المواطنين ومحاربة الجريمة مع التنفيذ الفاعل والكفاء للقانون.
8. بناء سياسةٍ خارجيةٍ ترتكز على الأسس الآتية :-

- أ- تقديم ليبيا كدولة فاعلة تتمتع بعلاقات طبيعية ومتوازنة في محيطها الإقليمي والدولي .
بد انتهاج سياسة خارجية مرتكزة على استقرار سياسي داخلي بما يفضي إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين والتصدي لأيّ ظواهر منافية لهما .
- ج- تدعيم علاقات الجوار مع الدول العربية والإفريقية ودول حوض البحر المتوسط على أسس من التوازن والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة .
- د- احترام الخيارات الوطنية للشعوب الأخرى و إقامة العلاقات مع حكوماتها على أسس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .
- هـ- القيام بلعب دور سياسي فاعلٍ وذي طبيعة سلمية في مسائل التكامل الإقليمي والدولي ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحوار الحضارات .
- و- تنمية وتطوير علاقات التعاون الثقافي والعلمي والفني والتقني والاقتصادي مع الدول والهيئات والمنظمات المتخصصة ، مع متابعة وتطبيق الاتفاقيات والالتزامات الدولية النافذة بشأن حماية البيئة والمناخ والاستدامة البيئية .

9. دعم منظمة الأمم المتحدة بما يمكّنها من تحقيق مقاصدها ومبادئها حفظاً للسلام والأمن الدولي، وإنماء للعلاقات الدولية بين الأمم على أساس المساواة ، وتنمية للتعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية والإنسانية والبيئية ، والإسهام الفعال في أعمال ومجهودات المنظمة الدولية ووكالاتها المتخصصة .

رابعاً- الأهداف الاقتصادية

1. إطلاق حرية الاقتصاد الوطني ورفع القيود عن حرية الإنتاج والعمل بما يكفل تكامل الجهود العامة والخاصة من أجل تحقيق تنمية مستدامة ، والتوظيف الأمثل ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الكفاءة الإنتاجية مع تحرير الاقتصاد من سلبيات التبعية الاقتصادية وعواقبها .

2.ضمان العدالة التوزيعية في توجيه وتدابير الموارد والثروات العامة للدولة .

3.ترسيخ أسس التضامن والتكافل الاجتماعي والاقتصادي ومحاربة الفقر.

4. النشاط الاقتصادي للدولة يتمحور في ملكية الدولة لما يراه الشعب من الثروات القومية وإدارة المشروعات الإستراتيجية والمرافق الحيوية ، وذلك في حدود الدستور والقوانين ، على أن يكون مستوى إدارة هذه القطاعات من الكفاءة والنزاهة والشفافية بما يحقق توجيه الطاقات والموارد المستغلة لخير البلاد والعباد.

5. فتح مجالات العمل أمام المواطنين للكسب المشروع دونما قيود ولا حدود.

6. تسهيل إقامة المشروعات والهيئات والشركات بكل أشكالها القانونية ، مع كفالة حرية التعاقد وضمان حرية الملكية كأسس رئيسية للحرية الاقتصادية والسياسية .

7. الاستفادة من البرمجة الاقتصادية والتخطيط العلمي في توجيه الاستثمارات العامة والخاصة لرفع كفاءة الإنتاج ودعم التوجه إلى نشاطات اقتصادية جديدة يتجه إليها القطاع الخاص لتنويع مصادر الدخل الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنمية المحليات ضمناً لإنماء اقتصادي متوازن.

8. الاهتمام بقطاع النفط من حيث ترشيد الإنتاج وتطبيق الطرق التقنية الحديثة للحصول على أقصى عائد من الآبار المنتجة ، وزيادة البحث والتنقيب عن مصادر جديدة للبتروكيمياويات والغاز في جميع أنحاء البلاد ، وتحديث البنية التحتية من موانئ وطرق وجسور ومطارات وكذلك ناقلات لدعم الصناعة البترولية تأكيداً لأهميتها الاقتصادية.

9. إبراز أهمية الصناعات البترولية من أعلى إلى أسفل المجرى النفطي بتكثيف الاستثمارات باعتبارها من أهم القطاعات الصناعية وأكثرها دينامية ، وذلك بالاتجاه إلى التقنية المتقدمة ، ورفع الكفاءة الإنتاجية للمهندسين والعاملين ، وضمان الأسواق الدولية لمنتجاتها، وتحريرها من العبث والفساد الذي يسيطر على إدارتها مع الاهتمام بالصناعات البتروكيماوية والتحويلية ذات الميزة التنافسية النسبية المهمة للاقتصاد الليبي.

10- الاهتمام بتشجيع وتطوير مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية والرياح وغيرها .

11. الاهتمام بكل القطاعات الاقتصادية لإخراج الاقتصاد الوطني من مظاهر التخبط والفوضى التي سادت في العهد الاستبدادي البائد ، ولمواجهة والقضاء على التضخم النقدي والعجز الداخلي والخارجي.

12. التأكيد على أهمية القطاع الزراعي بما يحقق الأمن الغذائي لتوسيع قاعدته بزيادة الإنفاق الاستثماري. والتوجه إلى حمايته.

13. توجيه أقصى الاهتمام للثروة المائية و للسياسات المتعلقة بها .

14. إطلاق حرية التجارة داخلياً وخارجياً في حدود الضوابط القانونية التي تحمي المستهلك والمنتج وترعى المصلحة العليا للاقتصاد الوطني ، ويكون ذلك بوضع تعريفية جمركية متوازنة، ورفع القيود الكمية وإلغاء نظام الرخص المفروضة على التجارة الخارجية في حدود ما ينسجم مع السياسة الاقتصادية للدولة.

15. ضمان حرية إنشاء الهيئات والشركات بكل أشكالها وحرية الإسهام بالمال والجهد للمواطنين جميعاً، وإعادة النظر في الجهاز المصرفي في ليبيا ليلعب دور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، ورفع مستوى التراكم الأساسي الذي يضمن توفر موارد مالية كافية ومستمرة للنمو الاقتصادي المستهدف.

16. إرساء قواعد التكافل الاقتصادي والاجتماعي، سعياً إلى تحقيق عدالة في توزيع الدخل بين سائر فئات المجتمع وضماناً للوئام الاجتماعي المنشود، و ذلك بضمان تكافؤ الفرص في جميع المجالات وتأكيد حرية العمل والتعاقد بين الأفراد للكسب المشروع .

17. وضع الضوابط العادلة والمتوازنة من أجل تنظيم العلاقات بين رأس المال والجهد البشري، مع تأكيد دور القوى العاملة والارتقاء بها علمياً وتقنياً.

18. سن تشريعات ضريبية عادلة تستهدف ضمان توفر موارد مالية كافية للميزانية العامة ، وتحقق العدالة دون أن تُضعف الحوافز على الاستثمار والإنتاج ، وتكون في الوقت نفسه أداة فاعلة لتوجيه الاقتصاد حسب السياسة المالية المنشودة.

19. مُحاربة ظواهر الفساد والرشوة والجشع والربا والاحتكار والاحتياز، وترشيد الاستثمار والاستهلاك بما لا يتعارض و الحريات الاقتصادية للمواطنين .

خامساً - الأهداف الاجتماعية

1-رفع المظالم و رد الحقوق ومواجهة المشكلات الاجتماعية القائمة .

2-إقرار تحقيق الوئام والسلم الاجتماعي والأهلي في البلاد .

3-ترسيخ الأخلاق الحميدة والقيم الفاضلة ، وتشجيع الممارسات والعادات الاجتماعية النابعة من الدين والأعراف الاجتماعية المؤسسة على القيم والمثل العليا التي جُبل عليها المجتمع الليبي، والدعوة إلى إنشاء العلاقات الاجتماعية على أساس هذه الأخلاق والعادات والقيم.

4-العناية بالمواطن صحياً وبدنياً ونفسياً، وتنمية شخصيته ، وتوعيته بحقوقه السياسية والاجتماعية، وإعداده وتهيئته لممارسة المهنة أو الحرفة التي يختارها .

5- إرساء دعائم التكافل الاجتماعي، وتنمية علاقات التضامن والمودة والتراحم في المجتمع، وتنمية القواسم المشتركة، وأواصر الترابط والتسامح والأخوة بين كافة أبناء الشعب الليبي.

6-الاهتمام بالأسرة وحفظ كيانها ، وتعزيز أواصر القرى والنسب وصلة الرحم، والحث على الزواج وتذليل العقبات التي تعترضه .

7-التأكيد على دور المرأة الأساسي في مجال تكوين الأسرة وتربية النشء، وإعدادها للقيام بهذا الدور، وإفساح المجال أمامها للمساهمة الفعالة الإيجابية في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة مع وضع البرامج المناسبة لرعاية أوضاع المرأة العاملة .

8-رعاية الشباب وإعدادهم الإعداد المناسب ، وتربيتهم على القيم و مكارم الأخلاق وغرس روح الديمقراطية والعمل الجماعي التطوعي في نفوسهم ، وإنشاء ودعم مؤسسات الشباب.

9- الاهتمام بالنشاط الرياضي والاجتماعي والثقافي والكشفي، ودعم المؤسسات والنوادي التي تُعنى بها.

10- العناية بالنشء وتهيئة المناخ الملائم لتنشئتهم تنشئة سليمة، وإعداد البرامج الملائمة لذلك.

11-العناية بذوي الاحتياجات الخاصة ، وتقديم الرعاية الصحية لهم، وإعداد البرامج التي تُيسر اندماجهم في المجتمع ، وتكريمهم وإعطائهم الامتيازات المناسبة في مجال الخدمات العامة.

12- على الدولة توفير الحاجات الأساسية للأرامل واليتامى وكبار السن من الذين فقدوا عائلاتهم وتضع القوانين اللازمة لحمايتهم ورعايتهم مع رصد الأموال اللازمة لذلك .

13- توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وعلى الأخص في التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والمرافق العامة، مع تطوير هذه الخدمات وتحسينها .

سادساً - الأهداف التعليمية والثقافية

1- إحداث نهضة علمية شاملة بنشر العلوم والثقافة، وتشجيع البحث العلمي والتأليف والترجمة والنشر، ورعاية الحركة الثقافية.

2- الاهتمام بالتاريخ الليبي والعمل على تدوينه، وتشجيع البحوث والمؤلفات التي تُعنى به وإقامة المتاحف، وإبراز المواقع التاريخية والاهتمام بها ، وتدريب التاريخ الليبي في مختلف مراحل التعليم ، وإحياء التراث، مع الاهتمام بالآداب والفنون وجمعها والعمل على نشرها وتأصيلها .

3- تشجيع تأسيس وإقامة مراكز تُعنى بالتوثيق والدراسات الإستراتيجية والتاريخية .

4- الاهتمام بالتعليم باعتباره وسيلة للمعرفة والتأهيل والنهضة بهدف تربية مواطنٍ واعٍ متعلمٍ قادرٍ على التعامل مع مصادر المعرفة بحثاً وتحليلاً واستيعاباً وتطبيقاً ، وربط العملية التعليمية بالمجتمع باعتبارها منطلقاً وغاية لها، ووضع سياسة تعليمية تعمل على الآتي :-

أ. العناية بالمؤسسات التعليمية على كافة المستويات والرفع من قدراتها بما يُمكنها من أداء رسالتها على خير وجه .

ب. بذل عنايةٍ فائقةٍ في إعداد المعلم والنهوض بمستواه العلمي والتربوي والوظيفي بما يمكنه من أداء رسالته الحضارية التربوية .

ج. وضع مناهج تعليمٍ عصريةٍ متناسقةٍ مع عقيدة الأمة تفي بمتطلبات النهوض الحضاري ، مع حظر استخدام وسائل التعليم للدعاية للحكومات أو الأشخاص .

د.إلزاميةُ التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية ، و مجانيته حتى نهايته المرحلة الجامعية .

هـ.وضعُ برامجٍ خاصة لمكافحة الأمية والارتقاء بتعليم اللغة العربية مع الحث على تعليم اللغات الأجنبية ومواصلة التعليم .

و. استخدام أحدث الوسائل والأدوات التربوية والعلمية والتقنية في النظام التعليمي .

5- إنشاء المكتبات العامة والعناية بها ونشرها في الأحياء والقرى والمؤسسات وتزويدها بالمطبوعات ووسائل المعلومات والإيضاح الحديثة ، وجعلها مراكز حضارية، وتسهيل اشتراك المواطنين فيها وتشجيع إقبالهم عليها.

6- رعاية وتنمية المواهب الفكرية والعلمية والأدبية والفنية ، وتشجيع الانفتاح على مختلف الثقافات الإنسانية واستضافة المبدعين والمفكرين وإقامة المهرجانات والحلقات الدراسية المشتركة ، وإيفاد المبدعين الوطنيين للاستزادة العلمية والتقنية .

7- إنشاء هيئة وطنية مستقلة تتولى الإشراف على قطاع الإعلام وتضع ميثاق شرف للعمل الإعلامي .

8-إرساء سياسة إعلامية هادفة ومتوازنة تتوخى الموضوعية وتقوم على الأسس التالية :-

أ. كفالة حرية الفكر والتعبير والنشر و حرية تداول المعلومات والإعلام الحر المسؤول البعيد عن التدخل أو التحكم الحكومي .

ب. حث وسائل الإعلام على الإسهام في توعية وتثقيف وتعليم المواطنين وتقديم الترفيه المشروع لهم.

سابعاً- الأهداف الصحية والبيئية

1-إعطاء الأولوية القصوى للقطاع الصحي نتيجة لما تعرّض له من إهمالٍ جسيم خلال الحقبة السابقة.

2- توفير التأمين الصحي والعلاج المجاني لكافة المواطنين والمقيمين .

3- النهوضُ بالبنية التحتية الصحية في ليبيا من مستشفياتٍ وعياداتٍ ومراكز الرعاية الصحية الأساسية.

4- تبني برنامجٍ وطنيٍّ شاملٍ يهدف إلى إصحاح و حماية البيئة مصحوباً بزيادة الوعي بأهمية الحفاظ عليها وخلق مشروع إدارةٍ وطنيةٍ متكاملةٍ لقطاع البيئة ، و بناء إستراتيجيةٍ وطنيةٍ فاعلةٍ لمجابهة أية كوارث بيئية محتملة ، وكذلك المحافظة على سلامة البيئة ومنع تدهورها بغية الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

5- الالتزام بالمعايير الصارمة بشأن المواد الغذائية والدوائية المستوردة والمصنعة محلياً.

6- وضع برنامج متكامل لمحاربة ظواهر انتشار وتعاطي المخدرات ، وسوء استخدام الأدوية ، وظاهرة التدخين .

7- انتهاج سياساتٍ بيئيةٍ تتوافق مع المعايير العالمية لمجابهة مشكلة تغير المناخ من خلال الحد من الانبعاثات البشرية المنتجة لظاهرة الاحتباس الحراري ، واقتراح الوسائل والبرامج اللازمة للتقليل من الآثار الضارة الناجمة عنها والتي تلحق بالصحة العامة والبيئة مع العمل على نشر التقنيات اللازمة لمعالجتها .

8- تطوير أساليب النظم البيئية البرية والبحرية والساحلية ، وإعداد الخطط اللازمة لإدارة المناطق الساحلية و المحافظة على الموارد المائية ، مع العمل على حماية الأراضي الزراعية ، و القضاء على مظاهر التصحر وانحسار الغطاء النباتي .

9- دعم الإجراءات العملية التي تكفل التوجه نحو سياسات الإنتاج النظيف من خلال مواكبة الاتجاهات الحديثة في هذا الشأن .

10- العمل مع الأطراف ذات العلاقة على تطوير التشريعات الصحية والبيئية بما يتلاءم وتحقيق متطلبات خطة التنمية الشاملة في البلاد .

11- زيادة مستوى الوعي والثقافة البيئية لدى شرائح المجتمع المختلفة ، بما يمكّن من خلق أجيالٍ تسهم بفعالية في حماية البيئة والمحافظة عليها .